وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

# النشرة الصباحية

الثلاثاء، 16 مايو 2023

# أخبار الطاقة

# النفط يستقر في ظل تنافس الإمدادات المحدودة مع المخاوف الاقتصادية

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

## الرياض

افتتحت أسواق النفط الخام في العالم أمس الاثنين 15 مايو، واستقرت بعد تداولات حيث تنافست المعنويات الصاعدة بشأن تقلص الإمدادات من تخفيضات أوبك+ واستئناف الشراء في الولايات المتحدة للاحتياطيات، مع مخاوف بشأن الطلب على الوقود في أكبر مستهلكي النفط العالميين والولايات المتحدة والصين.

تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 2 سنت إلى 73.91 دولارًا للبرميل بحلول، بينما سجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 69.34 دولارًا للبرميل، مرتفعًا 4 سنتات.

في الأسبوع الماضي، انخفض كلا الخامين القياسيين للأسبوع الرابع على التوالي، وهو أطول سلسلة من الانخفاضات الأسبوعية منذ سبتمبر 2022، بسبب مخاوف من دخول الولايات المتحدة في حالة ركود وسط خطر حدوث تخلف عن السداد تاريخيًا في بداية يونيو.

وقال تونـي سـيكامور المحلـل لدى آي.جي، مـع إعادة الافتتاح غيـر المتكافئة في الصيـن والمخاوف من أن الولايات المتحدة تواجه تباطؤًا في النمو في وقت يقترب فيه الموعد العاشر لسقف الديون بسرعة، وتصدره ارتفاع في الدولار الأمريكي، معنويات السوق تجاه النفط الخام

ومع ذلك، قد تتقلص إمدادات الخام العالمية في النصف الثاني حيث تقوم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك+) وحلفاؤها، بما في ذلك روسيا، بإجراء تخفيضات إضافية للإنتاج تقلل توافر الخام عالي الكبريت.

وأعلنـت المجموعـة فـي أبريـل أن بعض الأعضاء سـيخفضون الإنتاج مـرة أخرى بنحـو 1.16 مليون برميل يوميـا، ليصـل الحجم الإجمالـي للتخفيضات إلى 3.66 مليون برميل يوميا. لكـن وزير النفط العراقي حيان

عبد الغني قال إن العراق لا يتوقع أن تجري أوبك + مزيداً من التخفيضات على إنتاج النفط في اجتماعها المقبل في يونيو.

وقالت وزيرة الطاقة جينيفر جرانهولم للمشرعين يوم الخميس إن الولايات المتحدة يمكن أن تبدأ في إعادة شراء النفط من أجل الاحتياطي البترولي الاستراتيجي بعد إتمام عملية بيع أقرها الكونغرس في يونيو.

وفي الوقت نفسه، قد يعلن قادة مجموعة الدول السبع عن إجراءات جديدة في اجتماعاتهم التي ستعقد في الفترة من 19 إلى 21 مايو، والتي تستهدف التهرب من العقوبات التي تشمل دولًا ثالثة، حسبما قال مسؤولون على اطلاع مباشر بالمناقشات.

وقال المحللون إن تشديد العقوبات سيسعى أيضًا إلى تقويض إنتاج الطاقة في روسيا في المستقبل وكبح التجارة التي تدعم الجيش الروسي. والهند والصين، أكبر مستوردي النفط الخام في العالم، رقم 3 ورقم 1، على التوالي، هما المشتريان الرئيسيان للخام الروسي منذ بدء الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي في ديسمبر.

وأشارت البيانات الى تراجع أسعار النفط أمس الاثنين وسط مخاوف بشأن الطلب على الوقود في أكبر مستهلكين للنفط في العالم، الولايات المتحدة والصين، مما عوض المشاعر الصعودية بشأن تقلص الإمدادات من أي تخفيضات في أوبك + واستئناف الشراء الأمريكي للاحتياطيات.

وسعى المستثمرون إلى الملاذات الآمنة مثل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى تعزيز العملة وجعل السلع المقومة بالدولار أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى.

وقالت تينا تينج المحللة في سي ام سي ماركيت «لا تزال أسعار النفط تحت الضغط بسبب توقعات الطلب الراكدة حيث يبدو أن إعادة فتح الاقتصاد الصيني متعرج»، مضيفة أن هزيمة البنوك الأمريكية تسببت أيضًا في توتر السوق.

وقالت إن المستثمرين سيبحثون عن مجموعة كبيرة من البيانات الاقتصادية في الصين بشأن الإنتاج الصناعي واستثمارات الأصول الثابتة ومبيعات التجزئة في الأسبوع المقبل بحثًا عن علامات على تحسن الطلب على النفط.

وأعقب هذا الإعلان تقرير أسبوعي صادر عن شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز، أظهر انخفاض عدد منصات النفط الأمريكية بواقع اثنين إلى 586 هذا الأسبوع، وهو أدنى مستوى منذ يونيو 2022، في حين انخفض عدد منصات الغاز بمقدار 16 إلى 141.

وانخفض النفط لليوم الرابع بسبب المخاوف بشأن الاقتصاد الأمريكي وانتعاش الصين الذي جاء أبطأ من المتوقع مما أثر على التوقعات. تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط إلى ما دون 70 دولارًا للبرميل بعد توج رابع خسارة أسبوعية، وهي أطول فترة من نوعها منذ سبتمبر. وتستمر المحادثات لتفادي تخلف الولايات المتحدة عن سداد الديون فيما يتعلق بسقف الديون، حيث حذرت وزيرة الخزانة جانيت يلين من أن أموال الوزارة قد تنفد في أقرب وقت في 1 يونيو.

انخفض النفط بنسبة 13 ٪ لهذا العام حيث تفوق المخاوف من ركود محتمل في الولايات المتحدة تخفيضات الإمدادات التي تعهدت بها أوبك +. ويبدو الطلب على البراميل المادية ضعيفًا أيضًا، في حين أن هوامش المصافي - الأرباح التي تجنيها المصافي من معالجة النفط الخام إلى منتجات بترولية مثل الديزل والبنزين - لا تزال منخفضة.

واستحوذت صناديق التحوط ومديرو الأموال على أكبر مركز قصير المدى في خام برنت القياسي العالمي منذ يوليو 2021، على الرغم من أن المضاربين أقل ميلًا للانخفاض بشأن الخام الأمريكي. وسيراقب المستثمرون البيانات الاقتصادية الرئيسية من الصين هذا الأسبوع بحثًا عن أدلة على وتيرة تعافي البلاد، بالإضافة إلى تقرير شهري من وكالة الطاقة الدولية يوم الثلاثاء. وقال وارن باترسون، رئيس إستراتيجية السلع في أي ان جي، «ما زالت المعنويات في سوق النفط سلبية مع توقعات الطلب غير المؤكدة والمخاوف بشأن سقف الديون الأمريكية». «ومن المرجح أن يبحث السوق عن أي مراجعات محتملة للطلب في تقرير السوق الشهري لوكالة الطاقة الدولية».

فـي وقـت تراجـع النفط أكثـر قبل طوفـان البيانات الاقتصاديـة، وتلميحـات مجلس الاحتياطـي الفيدرالي، حيث تراجعت أسـعار النفط أكثر في التعاملات الآسـيوية يوم الاثنين بعد أن سـجلت أربعة أسـابيع متتالية مـن الخسـائر وسـط مخاوف بشـأن تباطؤ النمو الاقتصادي، مع تحـول التركيز الآن إلـى المزيد من البيانات الاقتصاديـة وعدد كبيـر من المتحدثين الفيدراليين هذا الأسـبوع.

وشـهدت أسـواق النفط الخام دعماً ضئيلاً حيث أشارت البيانات الأخيرة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في الولايـات المتحـدة والصيـن - أكبر مسـتهلكين للنفط في العالم. أدى هذا إلى زيـادة المخاوف من أن الطلب على النفط سيشـهد تعافيًا أبطأ بكثير من المتوقع هذا العام، مما يؤثر على الأسـعار.

ويراقب المسـتثمرون هذا الأسـبوع عدد كبير من المؤشـرات الاقتصادية الأمريكية والصينية، بما في ذلك بيانات الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة من كلا البلدين، لقياس حالة اقتصادات كل منهما. وتشير البيانات الأخيـرة مـن الصيـن إلى أن الانتعاش الاقتصادي بعد كوفيد في أكبر مسـتورد للنفـط في العالم بدأ ينفد، خاصة وأن قطاع التصنيع الضخم في البلاد يكافح مع تباطؤ الطلب.

وفشـل التضخـم الصينـي أيضًـا في الانتعاش علـى الرغم من رفع قيود مكافحة كوفيد، مما يشـير إلى أن المستهلكين لا يزالون حذرين من الإنفاق الكبير في أعقاب الوباء. وأثارت هذه الشكوك حول التوقعات بأن الانتعاش في الصين سـيدفع الطلب على النفط إلى مسـتويات قياسـية هذا العام، حتى مع مضاعفة أوبك مؤخرًا توقعاتها بشـأن التعافي. ومن المتوقع أيضًا أن يقدم تقرير شـهري من وكالة الطاقة الدولية، من المقرر أن يقدم يوم الثلاثاء، المزيد من الإشـارات في هذا الصدد.

وفـي الولايـات المتحدة، أدت بيانات ثقة المسـتهلك الضعيفة الصـادرة يوم الجمعة إلى مزيد من القلق في الأسواق بسبب التباطؤ في أكبر اقتصاد في العالم. واقترن ذلك بتزايد حالة عدم اليقين بشأن سقف الديون الأمريكية، فضلاً عن تجدد المخاوف من الانهيار المصرفي في البلاد.

وينصب التركيز هذا الأسـبوع الآن على عدد كبير من المتحدثين في بنك الاحتياطي الفيدرالي، وأبرزهم الرئيس جيروم باول يوم الجمعة، لمزيد من التبصر في السياسة النقدية الأمريكية. لكن علامات التضخم

العنيد في الولايات المتحدة دفعت الأسواق إلى إعادة التفكير في التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة هذا العام، وهو ما عزز بدوره الدولار وأدى إلى تراجع أسواق النفط.

وقالت انفيستنق دوت كوم، النفط يتراجع أكثر قبل طوفان البيانات الاقتصادية، وتلميحات مجلس الاحتياطي الفيدرالي. تراجعت أسعار النفط أكثر في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين بعد أن سجلت أربعة أسابيع متتالية من الخسائر وسط مخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي، مع تحول التركيز الآن إلى المزيد من البيانات الاقتصادية وعدد كبير من المتحدثين الفيدراليين هذا الأسبوع.

# العالم أمام منعطف حاسم مع تزايد التعقيدات المؤثرة على سلاسل الإمداد

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

### الرياض

العالم اليوم أمام منعطف حاسم، حيث تزداد التعقيدات التي تؤثر على سلاسل الإمداد الكيميائية مما يجعل من الضروري على قادة الصناعة اعتماد استراتيجيات استباقية ووضع خطط إدارية فاعلة لسلاسل الإمداد الخاصة بهم، حيث تأخر المرونة والسرعة بعين الاعتبار، بحسب الأمين العام للاتحاد الخليجي للبتروكيميائيات والكيميائيات «جيبكا» د. عبدالوهاب السعدون على إثر التحضير لمؤتمر جيبكا لسلاسل الإمداد الذي سيعقد لأول مرة في المملكة العربية السعودية في الفترة 16-17 مايو في فندق ميريديان الخبر.

وقال السعدون أصبح من الضروري اليوم التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه سلاسل الإمداد إلى جانب زيادة كفاءة الإجراءات الرامية إلى التخفيف من المخاطر وزيادة الأرباح التي باتت جزءاً لا يتجزأ من إدارة سلاسل الإمداد، ولفت لمؤتمر جيبكا لسلاسل الإمداد، الذي يعتبر المنصة المثالية للقاء كبار قادة الصناعة والاستماع إلى الخبراء عبر كامل سلسلة القيمة حول التحديات المستمرة والاضطرابات التي تؤثر على سلاسل إمداد المواد الكيميائية واكتساب رؤية معمقة وفهم كامل حول طرق التخفيف من المخاطر ومعالجتها.

ووفقًا لمقياس سلاسل القيمة العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ارتفعت المخاطر المرتبطة بالمناخ بنسبة 96 ٪، وزادت المشكلات التكنولوجية بنسبة 113 ٪، وارتفعت الاضطرابات الجيوسياسية بنسبة 311 ٪ مقارنة بعام 2021. ونظراً لأن قادة سلسلة الإمداد يواجهون اضطرابات مستمرة، بما في ذلك تغير المناخ ونقص العمالة والإمدادات وتحديات إمدادات الطاقة والأمن السيبراني والتجارة العالمية والاضطرابات الجيوسياسية والتضخم والعديد من الأحداث غير المتوقعة، فإنهم مطالبون أكثر من أي وقت مضى باتخاذ قرارات صائبة وحاسمة.

ويناقش مؤتمر جيبكا لسلاسل الإمداد، بمشاركة نخبة من خبراء الصناعة من المنطقة والعالم، واقع ومستقبل سلاسل الإمداد الكيميائية وتعزيز التنافسية وأهمية تطوير البنية التحتية للقطاع والاستدامة وتأثير التغييرات التنظيمية الإقليمية وخفض انبعاثات النطاق الثالث عبر سلسلة الإمداد إلى جانب العديد من الموضوعات الأخرى ذات الصلة.

تبدأ فعاليات يوم 16 مايو بكلمة ترحيبية، يلقيها صالح السويطي، الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للفحص والاختبار الفني ورئيس لجنة جيبكا لسلاسل الإمداد، يليها كلمة يلقيها باتريك هور، الرئيس العالمي للكيميائيات في شركة ميرسك. أما الكلمة الرئيسة للمؤتمر فسيلقيها إبراهيم بن دايل، مدير سلسلة الإمداد العالمية للمواد الصلبة في شركة سابك. ويلقي الكلمة الافتتاحية لليوم الثاني 17 مايو أسلم مولى، مدير تطوير الأعمال التجارية في شركة فوباك الشرق الأوسط ونائب رئيس لجنة جيبكا لسلاسل الإمداد، بينما يلقي رافين جولياني، مدير إدارة تطوير الأعمال بموانئ دبي العالمية، كلمة عامة حول تأثير العوامل الجيوسياسية على سلاسل الإمداد.

ومن بين أبرز المتحدثين في الحدث لهذا العام؛ تركي بن سويدان، مدير عمليات قطارات الشحن في الشركة السعودية للخطوط الحديدية، وعبدالمطلب غازي، مدير البنية التحتية للسكك الحديدية في شركة عمان، وأحمد الكثيري، نائب أول للرئيس، إدارة سلسلة التوريد، في شركة بروج، وتوبياس ماير، المدير المالي الإقليمي لشركة دي اتش ال، والرئيس التنفيذي لمنصة سالودو، وديراج بهاتيا، مدير عام أول منطقة الشرق الأوسط لدى هاباج لويد.

كما يتحدث باسل الدباغ، مدير عام شركة سيفا لوجيستك، في المشرق العربي ومصر والسعودية، وجينا فايف، الرئيسة التنفيذية لشركة إنتجرا بتروكيميكال، بالإضافة إلى ميركو باهل، شريك ومدير في مجموعة بوسطن الاستشارية، وساشين هالبي، شريك، العمليات الإستراتيجية في شركة كيرني الشرق الأوسط، إلى جانب مشاركة رجا بوفخر الدين، الرئيس التنفيذي لشركة فيريتاس في عمان، ونيكو شويتز، الرئيس التنفيذي لشركة سلسلة توريد دي اتش ال الشرق الأوسط.

تجدر الإشارة، أن مؤتمر جيبكا لسلاسل الإمداد سوف يستضيف في هذا العام الدورة الرابعة من جوائز

جيبكا للتميز في سلاسل الإمداد خلال حفل عشاء سيقام خصيصاً بهذه المناسبة في اليوم الأول من الحدث الموافق لـ 16 مايو، حيث سيتم الإعلان عن الفائزين في أربع فئات: الابتكار في سلاسل الإمداد وأفضل مزود خدمة للعام والتميز في الاستدامة والمرأة في سلاسل الإمداد.

كما تستضيف الخبر في المملكة العربية السعودية الدورة الثانية عشرة من مؤتمر جيبكا للبلاستيك في الفترة ما بين 14 و15 مايو المقبل، بحضور قادة الصناعة في المنطقة والعالم لمناقشة أفضل الممارسات العالمية في الصناعة وإرساء أسس التعاون والتواصل البناء. ويأتي انعقاد المؤتمر في دورته الحالية، على ضوء التقارير التي تبين أنه يتم حالياً تدوير ما بين 5 إلى 7 ٪ فقط من المواد البلاستيك.

وذلك نظراً لتنوع نفايات البلاستيك ووجود فجوات في البنية التحتية اللازمة لإعادة التدوير والطلب على تقنيات إعادة التدوير المتقدمة، وفي هذا السياق يتم إرسال نحو 90 ٪ إلى مكبات النفايات وتصدير جزء صغير منها. لذلك يجب تطوير استراتيجية فاعلة لمعالجة هذه التحديات ومنع فقدان أكثر من 120 مليار دولار أميركي سنوياً من خلال النفايات البلاستيكية. ويمكن أن يساهم تعزيز قطاع إعادة التدوير في المنطقة، بخلق المزيد من فرص العمل، حيث تشير التقديرات إلى أن مصنعاً واحداً لإعادة التدوير بقدرة إنتاجية تبلغ 10 آلاف طن سنوياً يمكن أن يوفر ما بين 27 إلى 32 وظيفة مباشرة والعديد من الوظائف الأخرى عبر سلسلة القيمة.

وسيعالج المؤتمر الذي سينعقد هذا العام تحت شعار «الاستثمار في خلق قيمة جديدة لتحول مستدام»، بعض أبرز التحديات الراهنة التي تواجه سلسة قيمة صناعة البلاستيك في المنطقة وخارجها والتي من بينها؛ كيف يمكن للصناعة أن تعيد تعريف ذاتها في وقت تشديد الخناق على الصناعة واضطرابات السوق المتزايدة؟ وكيف يمكن للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات أن تعمل على إحداث نقلة في الصناعة؟ وما دور المسؤولية الممتدة للمنتجين في تعزيز إدارة المواد والنفايات المستدامة؟ إلى جانب عدد آخر من الموضوعات.

يفتتح فعاليات اليوم الأول، خالد الكواري، الرئيس التنفيذي لشركة كيوكيم، ونائب رئيس لجنة البلاستيك في الاتحاد الخليجي للبتروكيميائيات والكيميائيات «جيبكا»، بكلمة ترحيبية يلي ذلك جلسة رئيسة بعنوان «الاستدامة في قلب الاستراتيجية» يقدمها م. خليل بن سلمة، الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتنمية

الصناعية، بمشاركة حارث القرطاس، كبير مستشاري وزارة الصناعة والثروة المعدنية في السعودية ومارتن تكنر، كبير المستشارين في تحالف القضاء على النفايات البلاستيكية ومريم المنصوري، مدير عام ريباوند بلاستيك إكستشينج الذين سيناقشون النهج الشامل الازم لبناء حوكمة عالمية للبلاستيك، كما سيتخلل اليوم الأول عدد من حلقات النقاش الاستراتيجية وتناول لأبرز الدراسات بالإضافة إلى العروض التقديمية من قبل خبراء الصناعة.

سيعود المندوبون في برنامج المؤتمر المليء بالازدحام لليوم الثاني للاستماع إلى نادية الحجي، الرئيس التنفيذي لشركة بي أي سي ونائبة رئيس لجنة البلاستيك، في جيبكا، التي ستلقي الملاحظات الافتتاحية، بالإضافة إلى بعض السلطات الرائدة في الصناعة حول اتجاهات الاقتصاد الكلي وتأثيرها على صناعة البلاستيك.

ويسلط المؤتمر الضوء على اتجاهات الاقتصاد الكلي وتأثيرها على صناعة البلاستيك ثم حلقة حوارية تتناول آليات دعم تطوير صناعة السيارات الخليجية بمشاركة د. فهد الدهيش، الرئيس التنفيذي لشركة سنام لصناعة السيارات ود. رائد الزعبي، مدير عام مجموعة الجفالي للكيميائيات. يليها جلسة حوارية تناقش الدور المتكامل للبلاستيك في البنية التحتية يقدمها عبدالرحمن العواد، مدير أول تكنولوجيا الأنابيب في شركة سابك وعادل بادغيش، رئيس شركة نوف ود. سليمان ديفيتشي، مدير مركز التميز للبينة التحتية في شركة بروج. وسيختتم المؤتمر برؤى حول دور المجمعات البلاستيكية في تسريع الاستثمار والابتكار.

ومن بين أبرز المتحدثين في المؤتمر لهذا العام، سوريندرا باتوري مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة جيمني ود. يوسف ربيح الرئيس الهندسي في شركة قابكو، وأنتونيلو سيوتي، رئيس بيتكور أوروبا، وجيرالد ريبيتسر، مدير الاستدامة لدى أمكور فليكسبيلز، وماهر مكتبي، مدير أول الشؤون العامة في شركة كوكاكولا، ومايكل أهلجريم، المدير الفني لدى كوبيريون، وأوليفر بوريك، المدير التجاري لشركة مورا تكنولوجي، ورنالد ريتشا، مدير عام إعادة تدوير البلاستيك في ريبيت، فيوليا الشرق الأوسط ود. سوميترا ساكسينا، عالمة وباحثة في مركز أبحاث الاحتراق النظيف بجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقني بالإضافة إلى أحمد الزهراني، نائب الرئيس للأعمال والخدمات، شركة صدارة للكيميائيات.

وبهذه المناسبة، قال د. عبدالوهاب السعدون، الأمين العام للاتحاد الخليجي للبتروكيميائيات والكيميائيات «جيبكا»: تطلب معالجة قضية النفايات البلاستيكية جهداً وتعاوناً واستثمارات ضخمة. لذلك نحن بحاجة إلى إحداث تغييرات على مستوى التشريعات والأنظمة لأحداث التحول في الاقتصاد العالمي للبلاستيك واعتماد أفضل الممارسات العالمية لحوكمة البلاستيك. ونظراً لكون سلسلة القيمة البلاستيكية من أكثر سلاسل القيمة تعقيداً فإن مشاركة المعرفة والتعليم والابتكار والتعاون هي في صميم إحداث تغيير تدريجي في نهجنا تجاه النفايات البلاستيكية».

وأضاف د. السعدون: «نحن سعداء بتنظيم مؤتمر جيبكا للبلاستيك في دورته الثانية عشرة بالمملكة العربية السعودية والذي بدوره سيقدم نظرة شاملة والمعلومات اللازمة لفهم نظام البلاستيك العالمي وأسواق البلاستيك. ومع أكثر من 1300 مصنع واستثمارات تتجاوز 9.3 مليارات دولار، تحتل صناعة البلاستيك موقع الصدارة في استراتيجية التنمية في المملكة، مما يجعلها المكان الأمثل لوضع إستراتيجيات القطاع حاضراً ومستقبلاً»

تجدر الإشارة، إلى أن المؤتمر سيستضيف تحدي سيركول أ ثون الذي أطلقته شركة سابك وشركة بلج آند بلاي في وقت سابق من هذا العام لإشراك المصممين المبدعين وذوي الرؤى لإيجاد حلول مناسبة لمواجهة التحديات المستقبلية للتدوير. ويركز التحدي على التصاميم الصناعية للمنتجات الواقعية للبلاستيك التي تتمتع بسهولة إعادة الاستخدام وإعادة التدوير طوال دورات حياتها.

# الطلب على النفط يصطدم بمخاوف الركود الأمريكي قبيل موسم القيادة الصيفي

## أسامة سليمان من فيينا

### الاقتصادية

تشهد سوق النفط الخام تقلبات بين الانخفاض والارتفاع وسط توقعات بأن تظل الضغوط مستمرة على الأسعار مع تزايد مخاوف الركود في الولايات المتحدة، ومأزق سقف الديون الذي يلقي بثقله على معنويات السوق، وعلى الرغبة في المخاطرة.

وتراجعت أسواق الأسهم العالمية بسبب مزيد من الأدلة على الضعف في انتعاش ما بعد كوفيد في الصين إلى جانب المخاوف بشأن سقف الديون الأمريكية والمخاوف المصرفية الإقليمية المستمرة في الولايات المتحدة، حيث كانت الأسواق الأمريكية في الغالب منخفضة.

وقال لـ «الاقتصادية»، محللون نفطيون، إن الأعباء زادت على أسعار النفط الخام في ضوء انتعاش الدولار الأمريكي بحدة في الأسبوع الماضي بعد التصريحات المتشددة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والتضخم المستمر، ما أثار الشكوك حول ما إذا كان البنك المركزي الأمريكي سيتوقف مؤقتا عن رفع الفائدة في اجتماعه القادم في يونيو.

وأوضح المحللون أنه خارج الولايات المتحدة تعمق انكماش أسعار المنتجين في الصين، بينما ارتفعت أسعار المستهلك بوتيرة أبطأ في أبريل، لافتين إلى أن هذه البيانات دليل آخر بعد بيانات الأسبوع الماضي، التي أظهرت انكماشا غير متوقع في نشاط التصنيع في الصين، ما عزز توقعات الانتعاش الاقتصادي غير المنتظم بعد كوفيد، حيث أثرت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب في ثاني أكبر اقتصاد في العالم على الأسهم الآسيوية باستثناء اليابان والأسواق الناشئة وأسعار السلع.

وذكر روبرت شتيهرير، مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، أن تقلبات أسعار النفط الخام

استمرت بقوة في بداية تعاملات الأسبوع، خاصة مع نمو المخاوف من التخلف عن سداد ديون الولايات المتحدة، وهو العامل الاقتصادي الرئيس، الذي دفع أسعار النفط للانخفاض مع دخول الكونجرس في المفاوضات.

وأضاف أن إعادة الافتتاح غير المتكافئة في الصين تضيف إلى المعنويات الهبوطية في السوق، حيث يبحث المتداولون عن بعض الدعم من خلال مراجعات بيانات الطلب في تقرير وكالة الطاقة الدولية لهذا الشهر.

من جانبه، قال ردولف هوبر، الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، إن أزمة الحرب في أوكرانيا والعقوبات الغربية على الإنتاج الروسي ما زالت تلقي بظلال واسعة على سوق النفط الخام، التي تعاني غياب الاستقرار بشكل مستمر، كما يتوجس من مخاوف متواصلة بشح الإمدادات النفطية، خاصة في ظل تمسك تحالف «أوبك+»، بخفض الإنتاج لمعالجة التباطؤ الاقتصادي.

ولفت إلى أن الأزمة تتصاعد، حيث لم تخف أوكرانيا خططها لشن هجوم مضاد واسع النطاق ضد روسيا هذا الصيف، إذ تبدو المعركة المتوقعة بمنزلة لحظة حاسمة لمسار الحرب، مبينا أنه من المحتمل أيضا أن يكون لهذا التصعيد نتائجه المحورية على اتجاه أسواق النفط والغاز في 2023.

من ناحيته، أوضح ماثيو جونسون، المحلل في شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، أن سوق النفط الخام شهدت حالة من الضعف خلال الفترة من يناير إلى مايو 2023، مشيرا إلى توقعات صادرة عن «فيتش سوليوشن»، ترجح أن يبلغ متوسط أسعار خام برنت 85 دولارا للبرميل في 2023 بانخفاض عن توقعات سابقة بالغة 95 دولارا للبرميل.

وذكر أن تأثير ضعف أسعار النفط أدى إلى تعديل بانخفاض لأسعار البنزين خلال الربع الحالي، حيث اتبعت أسعار البنزين على نطاق واسع معايير النفط الخام خلال الفترة من يناير إلى فبراير 2023، مبينا أن مخاوف الركود تقاوم نمو الطلب المتوقع في موسم القيادة الصيفي في الولايات المتحدة.

بدورها، قالت مواهي كواسي، العضو المنتدب لشركة أجركرافت الدولية، إن الطلب على النفط الخام

استمرت بقوة في بداية تعاملات الأسبوع، خاصة مع نمو المخاوف من التخلف عن سداد ديون الولايات المتحدة، وهو العامل الاقتصادي الرئيس، الذي دفع أسعار النفط للانخفاض مع دخول الكونجرس في المفاوضات.

وأضاف أن إعادة الافتتاح غير المتكافئة في الصين تضيف إلى المعنويات الهبوطية في السوق، حيث يبحث المتداولون عن بعض الدعم من خلال مراجعات بيانات الطلب في تقرير وكالة الطاقة الدولية لهذا الشهر.

من جانبه، قال ردولف هوبر، الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، إن أزمة الحرب في أوكرانيا والعقوبات الغربية على الإنتاج الروسي ما زالت تلقي بظلال واسعة على سوق النفط الخام، التي تعاني غياب الاستقرار بشكل مستمر، كما يتوجس من مخاوف متواصلة بشح الإمدادات النفطية، خاصة في ظل تمسك تحالف «أوبك+»، بخفض الإنتاج لمعالجة التباطؤ الاقتصادي.

ولفت إلى أن الأزمة تتصاعد، حيث لم تخف أوكرانيا خططها لشن هجوم مضاد واسع النطاق ضد روسيا هذا الصيف، إذ تبدو المعركة المتوقعة بمنزلة لحظة حاسمة لمسار الحرب، مبينا أنه من المحتمل أيضا أن يكون لهذا التصعيد نتائجه المحورية على اتجاه أسواق النفط والغاز في 2023.

من ناحيته، أوضح ماثيو جونسون، المحلل في شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، أن سوق النفط الخام شهدت حالة من الضعف خلال الفترة من يناير إلى مايو 2023، مشيرا إلى توقعات صادرة عن «فيتش سوليوشن»، ترجح أن يبلغ متوسط أسعار خام برنت 85 دولارا للبرميل في 2023 بانخفاض عن توقعات سابقة بالغة 95 دولارا للبرميل.

وذكر أن تأثير ضعف أسعار النفط أدى إلى تعديل بانخفاض لأسعار البنزين خلال الربع الحالي، حيث اتبعت أسعار البنزين على نطاق واسع معايير النفط الخام خلال الفترة من يناير إلى فبراير 2023، مبينا أن مخاوف الركود تقاوم نمو الطلب المتوقع في موسم القيادة الصيفي في الولايات المتحدة.

بدورها، قالت مواهي كواسي، العضو المنتدب لشركة أجركرافت الدولية، إن الطلب على النفط الخام

سيظل راسخا حتى في الاقتصادات المتقدمة وعلى الرغم من تسارع برامج تحول الطاقة، مشيرة إلى قول رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك أن المملكة المتحدة ستحتاج إلى الوقود التقليدي للعقود القليلة القادمة على الرغم من تحرك البلاد للقضاء على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط دولارا للبرميل أمس مع قلة الإمدادات بفعل تخفيضات الإنتاج من مجموعة «أوبك+» واحتمالية تقلصها في كندا بسبب اشتعال حرائق الغابات في ألبرتا، إضافة لتوقعات استئناف الولايات المتحدة الشراء لاحتياطياتها. وبحسب «رويترز»، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.23 دولار أو 1.7 في المائة إلى 75.40 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس.
في حين بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 71.32 دولار للبرميل، مرتفعًا 1.28 دولار أو 1.8 في المائة.

وفي الأسبوع الماضي، انخفض الخامان لرابع أسبوع على التوالي، وهي أطول مدة تراجع متصلة على أساس أسبوعي منذ أيلول (سبتمبر) 2022، بفعل مخاوف من دخول الولايات المتحدة مرحلة ركود بسبب وجود «احتمال كبير» لتخلف تاريخي عن سداد الدين في أول أسبوعين من حزيران (يونيو). وسعى المستثمرون لملاذات آمنة مثل الدولار الأمريكي، الأمر الذي عزز العملة الأمريكية وجعل السلع الأولية المقومة بها أعلى ثمنا لحائزي العملات الأخرى.

وقالت جنيفر جرانهولم، وزيرة الطاقة الأمريكية لأعضاء مجلس النواب، الخميس، إن الولايات المتحدة قد تبدأ إعادة شراء النفط لاحتياطي النفط الاستراتيجي بعد استكمال عملية بيع بموافقة من الكونجرس في يونيو.

من جانب آخر، انخفضت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 74.45 دولار للبرميل، الجمعة، مقابل 76.69 دولار للبرميل في اليوم السابق.
وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، أمس، أن سعر السلة، التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول انخفاض عقب عدة ارتفاعات سابقة، وأن السلة كسبت بضعة سنتات، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 74.29 دولار للبرميل.

# صادرات روسيا من المنتجات النفطية المنقولة بحرا تتراجع 5 ٪ في أبريل

## الاقتصادية

ذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أمس، أن تدفقات النفط الخام الروسي استمرت في الارتفاع إلى الأسواق الدولية، لافتة إلى صعود متوسط الشحنات المنقولة بحرا مجددا خلال الأسابيع الأربعة المنتهية في 12 من أيار (مايو)، مثلما حدث في أربعة من بين الأسابيع الخمسة الماضية.

وقالت «إن نسبة التدفقات ارتفعت بواقع 10 في المائة منذ الأسبوع الأول من نيسان (أبريل)، وبلغت مستوى قياسيا جديدا خلال تلك الفترة».

ومع وصول كل كمية النفط الخام الروسي تقريبا إلى الصين والهند، بلغت الكميات المتجهة إلى آسيا أيضا ذروة جديدة.

في المقابل، أشار بافيل سوروكين النائب الأول لوزير الطاقة الروسي، إلى انخفاض تدفقات خطوط الأنابيب إلى أوروبا، وتقليل تشغيل مصافي النفط.

وأظهرت بيانات استندت إلى مصادر في صناعة النفط وإلى حسابات «رويترز» أن صادرات روسيا من المنتجات النفطية المنقولة بحرا تراجعت في نيسان (أبريل) 5 في المائة على أساس شهري.

وانخفضت الكميات إلى 11.383 مليون طن من 12.374 مليون في آذار (مارس).

وقال متعاملون «إن صادرات المنتجات النفطية من الموانئ الروسية في أبريل تراجعت قبل أعمال الصيانة الموسمية للمصافي وزيادة الطلب المحلي.

وذكر أحد المتعاملين «اقتربت صادرات المنتجات النفطية الروسية من مستويات قياسية في مارس، وكان التراجع في شحنات أبريل ضئيلا نسبيا، إذ رحلت بعض المصافي أعمال الصيانة إلى مايو».

وتقدر طاقة تكرير النفط الأولي غير المستغلة في أبريل بنحو 2.476 مليون طن مقابل 1.374 طن في مارس.

وبحسب البيانات الواردة من مصادر في السوق، تراجعت صادرات المنتجات النفطية عبر الموانئ الروسية على البحر الأسود وبحر آزوف 9 في المائة الشهر الماضي إلى 4.48 مليون طن من 5.09 مليون في مارس.

وانخفضت الصادرات الروسية من الوقود عبر أربعة موانئ على بحر البلطيق 1.5 في المائة في أبريل على أساس يومي إلى 6.1 مليون طن من 6.4 مليون طن.

وزادت شحنات صادرات المنتجات النفطية من موانئ الشرق الأقصى الروسية الشهر الماضي 0.5 في المائة على أساس يومي إلى 743800 طن من 765 ألف طن في مارس.

إلى ذلك، أعلنت وزارة المالية الروسية في بيان لها، أن الحكومة تعتزم زيادة الرسوم المفروضة على تصدير النفط الخام والوقود لتصل إلى 16.20 دولار للطن في حزيران (يونيو) المقبل، بزيادة نسبتها 12.5 في المائة مقارنة بمايو.

يشار إلى أن رسوم تصدير النفط لشهر يونيو، تعادل نحو 2.21 دولار للبرميل، بناء على معامل تحويل يبلغ 7.33 مليار برميل للطن.

وتعكس الزيادة متوسطا أعلى لسعر خام أورال الروسي، خلال فترة الرصد الممتدة من 15 من أبريل، حتى 14 مايو.

وبلغ متوسط سعر خام أورال 55.97 دولار للبرميل، أو 408.60 دولار للطن، بينما بلغ متوسط سعر النفط

المستخرج من حقول بحر الشمال 79.87 دولار للبرميل.

جدير بالذكر أنه خلال فترة الرصد، كان خصم السوق على النفط الخام الخاص بالدولة 23.90 دولار للبرميل، أي زيادة قدرها 4.10 دولار أعلى للبرميل من السقف المحدد في آلية الخصم، ما يعني أن سعر السوق الفعلي لخام أورال قد تم استخدامه لحساب رسوم التصدير.

# مسؤول تشيكي: دول شرق أوروبا غرقت في النوم أثناء انتشار الطاقة المتجددة

## الاقتصادية

قال مركز «إمبر» لأبحاث الطاقة، إن دول وسط أوروبا وشرقها بحاجة إلى مزيد من الدوافع السياسية لتوسيع إنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة لتلبية أهداف الاتحاد الأوروبي. وذكر التقرير الذي نشر أمس، أن إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر وسلوفينيا وكرواتيا وبلغاريا ورومانيا تقوم حاليا بتوليد ربع احتياجاتها من الكهرباء من مصادر للطاقة المتجددة.

وجاء في بيان صحافي أن النسبة المرتفعة نسبيا البالغة 55 في المائة من الوقود التقليدي «نتج عنها بعض أغلى أسعار الكهرباء في الاتحاد الأوروبي، وجعل المنطقة عرضة للتكاليف المتقلبة وقضايا الإمداد».

وقال تشيبان خالوبا، رئيس غرفة الطاقة المتجددة التشيكية «لقد غرقت مجموعة كبيرة من دول وسط أوروبا وشرقها في النوم أثناء نشر الطاقة المتجددة».

وفي 2022، عندما ارتفعت أسعار الكهرباء في جميع أنحاء أوروبا بعد أن عرقلت روسيا واردات الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي، نما توليد الكهرباء من الرياح والطاقة الشمسية في الدول 28 في المائة، أي أعلى من متوسط الاتحاد الأوروبي البالغ 15 في المائة، بحسب «الألمانية».

ومع ذلك، فإن انخفاض الأهداف الوطنية والحواجز القائمة التي تعوق التوسع طويل الأجل في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتضع المنطقة على المسار الصحيح لا ترقى كثيرا إلى تحقيق هدف الاتحاد الأوروبي لتوليد 69 في المائة من الطاقة من المصادر الخضراء بحلول 2030، وفقا لما قالة مركز «إمبر».

وإذا كانت المنطقة ستستفيد من إمكاناتها، فيمكنها إضافة 200 جيجاواط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية بحلول 2030، وفقا لتقديرات إمبر. وهذا يمكن أن يؤدي إلى أن تكون حصة الطاقة الخضراء 63 في المائة.

يأتي ذلك في وقت طالب فيه أحد الأعضاء البارزين في البرلمان الأوروبي، والاتحاد الأوروبي بتعزيز قواعد الطوارئ الخاصة به، حتى لا يتحمل المواطن وطأة ارتفاع أسعار الكهرباء خلال أي أزمة طاقة.

ويسعى البرلمان الأوروبي إلى مزيد من التدخل في السوق في إطار الإصلاحات المقبلة.

وقال نيكولاس كاساريس، النائب الاشتراكي الذي يقود المفاوضات عن البرلمان الأوروبي، في مسودة تقرير قام بإعداده، إنه يتعين على التكتل السماح بوضع سقف لإيرادات منتجي الطاقة المتجددة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، إضافة إلى الطاقة النووية، لتتم تغطيتها أثناء أزمة الطاقة. ويجب تحديد الحد الأقصى للإيرادات بواقع 180 يورو (195 دولارا) لكل ميجا واط/ساعة، وهو المستوى المتفق عليه نفسه للتنظيم المؤقت في 2022، والذي ساعد على التعامل مع الأسعار المرتفعة القياسية في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. ويمثل التقرير أول نظرة على كيفية محاولة البرلمان تعديل الاقتراح الذي قدمته المفوضية الأوروبية، الذراع التنفيذية للتكتل، في آذار (مارس) الماضي.

# «مايكروسوفت» تتوسع في تكنولوجيا التخزين .. شراء حصص انبعاثات كربونية تحت البحر

## الاقتصادية

وافقت شركة البرمجيات والتكنولوجيا الأمريكية العملاقة «مايكروسوفت كورب»، على شراء حصص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تحتجزها محطتا كهرباء في الدنمارك، ثم يتم تخزينها في مستودعات تحت سطح بحر الشمال، في خطوة تشير إلى أن إلزام الشركات بخفض الانبعاثات الكربونية يمكن أن يدعم تكنولوجيا تخزين ثاني أكسيد الكربون.

وأشارت وكالة بلومبيرج للأنباء، إلى أن اتفاق مايكروسوفت مع شركة المرافق والكهرباء الدنماركية أورستيد ساعد الأخيرة على الحصول على دعم من حكومة الدنمارك لمشروع حجز انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من محطات الكهرباء التي تعمل بالبيوجاز وتخزينها تحت سطح البحر.

كما يمثل الاتفاق خطوة أساسية نحو التوسع في تكنولوجيا تخزين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي ستلعب دورا حيويا في وصول أوروبا إلى صفر انبعاثات بحلول 2050.

وقال أوله تومسون رئيس قطاع الطاقة الحيوية في «أورستيد»، في بيان، إن هذا المزيج بين شركة قطاع خاص تشتري حصص الانبعاثات ثم دعم من الحكومة جعل الأمر ممكنا، في إشارة إلى استخدام وسائل حجز انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من محطات الكهرباء وتخزينها في مستودعات تحت سطح البحر.

وستدفع حكومة الدنمارك لشركة أورستيد مبلغا من المال مقابل كل طن ثاني أكسيد كربون يتم تخزينه، بهدف حجز 430 ألف طن انبعاثات سنويا. كما وافقت «مايكروسوفت» على شراء حصص تعادل 2.76 مليون طن من الانبعاثات التي سيتم تخزينها على مدى 11 عاما.

وإذا حققت «أورستيد» الحجم المستهدف لكميات الانبعاثات التي يتم تخزينها ستدفع لها «مايكروسوفت»

مقابل حصص انبعاثات تعادل نحو نصف الكميات التي يتم تخزينها سنويا.

يأتي ذلك في حين دشنت الدنمارك في آذار (مارس) الماضي أول موقع بحري لجمع وتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزء الدنماركي من بحر الشمال.

ويقول مؤيدو المشروع إنها ستكون المرة الأولى التي يقام فيها مشروع عابر للحدود لحجز انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ويقوم المشروع بجمع ثاني أكسيد الكربون في بلجيكا، ونقله بسفينة ليتم ضخه إلى حقل نفط مستنفد على بعد 200 كيلومتر من ساحل بحر الشمال كجزء مما يسمى مشروع «الرمل الأخضر» جرين ساند.

ويدير المشروع اتحاد شركات «كونسرتيوم» بقيادة شركتي فينترشال ديا الألمانية وإينيوس البريطانية. وبحسب «فينترشال»، فإن المشروع هو الأول من نوعه لتخزين ثاني أكسيد الكربون في منشأة بحرية، ويستهدف تخفيف حدة ظاهرة التغير المناخي.

# هل ستسرع حرب الأسعار التحول إلى السيارات الكهربائية؟

## بيتر كامبيل من لندن

### الاقتصادية

أحدثت شركة تسلا اضطرابا عبر صالات عرض السيارات حول العالم عندما بدأت في خفض الأسعار هذا العام.

بدأت الشركات المصنعة المنافسة من ديترويت إلى اليابان في رؤية تراجع أسعار السيارات المستعملة التي تعمل بالبطاريات الخاصة بها، بينما أخذت أسعار أسهمها في الانزلاق وسط توقعات وقوع حرب أسعار للمركبات الكهربائية.

وعدت شركة تسلا الآن بالمضي قدما إلى ما يتجاوز ذلك. حيث إن مجموعة إيلون ماسك مستعدة للتضحية بالربحية لتحفيز الطلب على طرازاتها بينما تحاول تحقيق أهداف مبيعات طموحة تجعل منها أكبر شركة مصنعة للسيارات في العالم بحلول نهاية العقد.

لكن هل ستجبر تخفيضات أسعار الشركة الرائدة في صناعة المركبات الكهربائية الآخرين على أن يحذو حذوها؟ وهل ستؤدي إلى استخدام المركبات الكهربائية بشكل أسرع بين المستهلكين؟

هل ستندلع حرب أسعار للمركبات الكهربائية؟

كانت معظم الشركات المصنعة للسيارات تبذل مجهودا كبيرا للتأكيد على أنها لن تخفض الأسعار. وتشير إلى أنه بينما تمتلك شركة تسلا مصانع جديدة لملئها ودفتر طلبيات آخذا في التضاؤل، فإن معظم الشركات المصنعة لا يمكنها صنع طرازات للبطاريات بسرعة كافية.

قال جيم روان، الرئيس التنفيذي لشركة فولفو كارز، التي اضطرت إلى التوقف عن تلقي طلبات لسيارتها الرياضية الكهربائية الجديدة إي إكس 90 بعد ملء جدول الإنتاج لمدة عام في غضون أسابيع: «إن الطلب على منتجاتنا مستقر فعلا، ومن المدهش أن هذا الاستقرار يأتي في ظل الظروف الجيوسياسية المعاكسة والتعريفات».

أخبر روان «فاينانشيال تايمز»، «أعتقد أننا سنلحق الضرر بالمساهمين عبر القيام بأي شيء بخلاف الحفاظ على انضباط الأسعار. لا نتوقع التورط في حملة خفض الأسعار».

كانت شركة فورد استثناء، حيث خفضت الأسعار مرتين هذا العام على مركبتها الكهربائية موستانج ماك-إي.

قال الرئيس التنفيذي جيم فارلي هذا الأسبوع «إن الشركة خفضت تكاليف السيارة خمسة آلاف دولار خلال هذا العام، مؤكدا «لن نقوم بالتسعير لمجرد الحصول على حصة في السوق». وقال أيضا «إن الشركة رفعت سعر شاحنتها الكهربائية إف150- الصغيرة بمقدار 11 ألف دولار منذ إطلاق الطراز».

وراء الكواليس، تسلل الخصم خلسة إلى الصناعة.

بينما تحدد شركة تسلا الأسعار مركزيا، تسمح معظم الشركات المصنعة للسيارات لوكلائها بتقديم التخفيضات بهدوء، وغالبا ما يتم ذلك باستخدام أموال من ميزانية التسويق الخاصة بالشركة المصنعة.

يقول جميع التجار والمحللين ومقدمي خدمات التأجير «إن التخفيضات السرية بدأت تحدث في مجال المركبات الكهربائية من العلامات التجارية الرئيسة، رغم أن الشركات المصنعة للسيارات لا تزال تتمتع بأوقات طلب طويلة للمركبات الجديدة التي تعمل بالبطاريات».

هل ستقوم الشركات الصينية المصنعة بخفض الأسعار؟

إن القدرة على منع حرب أسعار المركبات الكهربائية لا تقع على عاتق الشركات المصنعة الحالية. حيث تستهدف أكثر من عشر شركات صينية أوروبا، التي أصبحت ازمة الغرب للسيارات الكهربائية.

قالت إليزابيث كونيلي، محللة في وكالة الطاقة الدولية «هناك منافسة متزايدة في سوق السيارات الكهربائية، التي من المفترض أن تؤدي إلى أسعار منخفضة. هناك عدد متزايد من الوافدين الجدد إلى سوق المركبات الكهربائية، بشكل أساسي من الصين لكن أيضا من الأسواق الناشئة الأخرى، التي تقدم بشكل تدريجي طرازات بأسعار مقدور عليها بشكل أكبر».

سيؤدي هذا إلى انخفاض الأسعار الرئيسية وإجبار الشركات المصنعة المعروفة، ولا سيما في أوروبا، على خفض الأسعار للمنافسة.

قال فيليب هوشوا، محلل في بنك جيفريز «لديك عدد كبير جدا من المشاركين، والآن تحصل على مزيد من المشاركين»، مضيفا أن الأسعار المرتفعة لا يمكن أن تستمر، لذا «السؤال الوحيد هو كيف ستعود الأمور إلى طبيعتها».

هل تعود حرب الأسعار بالفائدة على المستهلكين؟

هناك أدلة على أن تخفيضات الأسعار قد تؤدي في الواقع إلى جعل بعض المركبات الكهربائية أكثر تكلفة، أو على الأقل إبطاء رحلتها نحو الأسعار التي يمكن تحملها.

وذلك بسبب قيمة السيارة مستعملة، أو القيمة غير المباشرة للسيارة.

يتم شراء معظم السيارات الجديدة في الأسواق المتقدمة بموجب صفقات تمول مقدار القيمة التي تخسرها السيارة -»انخفاض قيمتها بسبب الاستعمال»- وليس السعر الإجمالي المعلن.

إذا كانت أسعار السيارات غير المستعملة أضعف، يجب عندها تمويل مزيد من الأموال وتصبح تكلفة

استئجار السيارة أعلى.

قال الرئيس التنفيذي الإقليمي لإحدى الشركات المصنعة للسيارات الرائدة «إذا قمت بخفض الأسعار لكن القيمة المتبقية لديك انخفضت، فإنك لم تغير السعر الشهري على الإطلاق. لكن كل ما فعلته هو زعزعة الثقة عبر الصناعة بأكملها».

مايكل شو، الرئيس الأوروبي لشركة بي واي دي الصينية أخبر «فاينانشيال تايمز»، «الخيار الأخير هو دائما خفض السعر، لأن ذلك سيضر بالعلامة التجارية، والقيم المتبقية»، مشيرا إلى أن العملاء الذين يدفعون السعر الكامل ينزعجون عندما ينخفض سعر السيارة نفسها في وقت لاحق.

انخفضت قيمة إعادة بيع طرازات «تسلا» بشكل كبير في العام الماضي، ويرجع ذلك جزئيا إلى سياسة خفض الأسعار التي انتهجتها.

تقول شخصيات بارزة في سوق التأجير «إن كثيرا من البنوك بدأت في فرض مزيد من الرسوم على المركبات الكهربائية بدافع القلق، ما يجعل انخفاض القيم المتبقية حول القطاع نبوءة تحقق ذاتها.

تظهر البيانات الواردة من مجموعة التأجير في المملكة المتحدة ليسنج دوت كوم أن متوسط السعر الشهري لسيارة تسلا أعلى مما كان عليه في كانون الثاني (يناير)، بينما ارتفعت مدفوعات المركبات الكهربائية في جميع العلامات التجارية أيضا بشكل جزئي.

لكن في حين إن انخفاض القيم المتبقية يعد أمرا سيئا بالنسبة إلى مشتري السيارات الجديدة، إلا أنها تساعد على جعل المركبات الكهربائية في شركة صناعة السيارات المستعملة الأكبر حجما مقدورا عليها بشكل أكبر. قال أحد تجار السيارات «أشعر بالحماس لأن هذا سيوفر مزيدا من المركبات الكهربائية ذات الأسعار المعقولة».

ما الشركات المصنعة للسيارات الأكثر استفادة من حرب الأسعار؟

يمكن للشركات المصنعة للسيارات التي تتمتع بأكبر هوامش ربح على طرازات سياراتها التي تعمل على البطاريات أن تتحمل خفض الأسعار بشكل أكثر حدة إذا رغبت في ذلك.

قالت شركة فولفو الشهر الماضي «إن الهوامش على طرازاتها الكهربائية وصلت إلى 7 في المائة، وسترتفع هذا العام مع استمرار انخفاض سعر الليثيوم، معدن مهم مستخدم في البطاريات.

يقول المحللون «إن الشركات المصنعة للسيارات التي لا يمكنها سوى الحصول على هامش على مركباتها الكهربائية ستكافح من أجل خفضها، ما قد يتركها للتضحية بالمبيعات بدلا من ذلك».

وبشكل مشابه، فإن المجموعات ذات الانتشار الواسع للمنتجات الكهربائية ستكون قادرة على استعراض تشكيلتها مع الاستمرار في بيع بعض الطرازات عالية الهامش.

أخبرت ماري بارا، الرئيسة التنفيذية لشركة جنرال موتورز، المستثمرين الشهر الماضي «لا يزال يتعين علينا تغطية السوق بما يمكن للناس تحمله. للوصول إلى نقطة حيث يوجد كثير من المركبات الكهربائية التي يتم بيعها في الولايات المتحدة، مع الاعتراف بالمنافسة أيضا، عليك أن تقابل العميل في المكان الذي يوجد فيه من منظور القدرة على تحمل التكاليف».

سيختلف السلوك أيضا من بلد إلى آخر. إذ إن بعض الأسواق الكبيرة لديها حصص للمركبات الكهربائية، مثل الصين، وكاليفورنيا، وبدءا من العام المقبل، المملكة المتحدة.

في هذه البلدان، قد تقرر الشركات المصنعة للسيارات أن المسار الأكثر ربحية هو تخفيض أسعار المركبات الكهربائية إلى مستويات الخسارة فقط لتجنب الغرامات على حصص المبيعات المفقودة، والسماح لها بمواصلة بيع أعداد أكبر من السيارات التي تعمل بالبنزين المربحة، وفقا لاثنين من كبار المديرين التنفيذيين في الصناعة.

هل سيؤدي خفض الأسعار إلى زيادة مبيعات السيارات الكهربائية؟

تتحرك مبيعات السيارات التي تعمل بالبطارية أسرع مما توقعه معظم العاملين في الصناعة.

رفعت وكالة الطاقة الدولية هذا الأسبوع توقعاتها للمركبات الكهربائية لـ2030 من 25 في المائة من المبيعات إلى 35 في المائة، مدفوعة إلى حد كبير بقانون خفض التضخم في الولايات المتحدة، فضلا عن زيادة المنافسة الأوروبية.

يقول التجار «إن شراء سيارة كهربائية باستخدام نظام الدفع الشهري أرخص من طرازات السيارات التي تعمل بالبنزين في بعض القطاعات».

هناك أيضا دليل على أن تخفيضات شركة تسلا قد بدأت في زيادة الاهتمام بالعلامة التجارية مقارنة بالمنافسين الذين حافظوا على أسعارهم.

حيث قالت فيونا هوارث، الرئيسة التنفيذية لـ«أوكتوبوس إي في»، مجموعة متخصصة في تأجير المركبات الكهربائية «من المؤكد أن خفض الأسعار حسن تحول الأشخاص الذين يفكرون في شراء سيارات تسلا».

قال هوشوا من بنك جيفريز «من شبه المؤكد أنه ستكون هناك صفقات أفضل بالنسبة إلي وإليكم كعملاء. يتعين على الشركات المصنعة للسيارات التخلي عن بعض الأرباح، ثم محاولة معرفة ما يمكنها فعله لخفض تكاليفها».

بدأ كثير من الشركات في خفض التكاليف للتكيف مع الوضع. حيث تخطط شركة سيارات فولفو لخفض التكاليف، بينما تقدم شركة ستيلانتيس مالكة شركتي جيب وفوكسهول مكافأة لمن يترك العمل طواعية إلى 33 ألف عامل في المصانع الأمريكية بسبب التكاليف في برنامجها للمركبات الكهربائية.

وقال هوشوا «يقول بعض الناس إنه يمكنك إبطاء عملية الانتقال. لا أعتقد أن الشركات المصنعة للسيارات ستغير خطط الاستثمار بشكل ملموس. قد يحدث ذلك في غضون خمسة أعوام أو عشرة أعوام أو 15 عاما».

# النفط يصعد مع استئناف أميركا شراء احتياطياتها

## الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط خلال جلسة الاثنين، نتيجة استئناف الولايات المتحدة شراء احتياطياتها، مع تقييم المستثمرين لتخفيضات الإنتاج من مجموعة «أوبك بلس» التي بدأت في مايو (أيار).

وبحلول الساعة 15:41 بتوقيت غرينيتش ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.2 في المائة إلى 75.14 دولار للبرميل، وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 1.26 في المائة إلى 70.92 دولار للبرميل.

وفي الأسبوع الماضي انخفض الخامان لرابع أسبوع على التوالي، وهي أطول مدة تراجع متصلة على أساس أسبوعي منذ سبتمبر (أيلول) 2022، بفعل مخاوف من دخول الولايات المتحدة مرحلة ركود بسبب وجود «احتمال كبير» لتخلف تاريخي عن سداد الدين في أول أسبوعين من يونيو (حزيران). وسعى المستثمرون لملاذات آمنة مثل الدولار الأميركي، الأمر الذي عزز العملة الأميركية، وجعل السلع الأولية المقومة بها أعلى ثمناً لحائزي العملات الأخرى.

وأعلنت مجموعة «أوبك بلس»، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجين للنفط منهم روسيا، في أبريل (نيسان) عن تخفيضات إضافية للإنتاج بنحو 1.16 مليون برميل يومياً ليصل حجم الخفض الكلي في الإنتاج إلى 3.66 مليون برميل يومياً.

لكن وزير النفط العراقي حيان عبد الغني قال إن من غير المتوقع أن يشارك العراق في مزيد من التخفيضات في إنتاج النفط في إطار مجموعة «أوبك بلس» في الاجتماع المقبل للمجموعة في يونيو.

وقالت جنيفر جرانهولم وزيرة الطاقة الأميركية لأعضاء مجلس النواب يوم الخميس إن الولايات المتحدة قد تبدأ إعادة شراء النفط لاحتياطي النفط الاستراتيجي بعد استكمال عملية بيع بموافقة من الكونغرس في يونيو.

في الأثناء، أظهرت بيانات استندت إلى مصادر بصناعة النفط وإلى حسابات «رويترز» أن صادرات روسيا من المنتجات النفطية المنقولة بحراً تراجعت في أبريل 5 في المائة على أساس شهري.

وانخفضت الكميات إلى 11.383 مليون طن من 12.374 مليون في مارس (آذار).

وقال متعاملون إن صادرات المنتجات النفطية من الموانئ الروسية في أبريل تراجعت قبل أعمال الصيانة الموسمية للمصافي وزيادة الطلب المحلي.

وذكر أحد المتعاملين «اقتربت صادرات المنتجات النفطية الروسية من مستويات قياسية في مارس، وكان التراجع في شحنات أبريل ضئيلا نسبيا، إذ رحلت بعض المصافي أعمال الصيانة إلى مايو».

ووفقاً لمصادر بالصناعة ولحسابات «رويترز»، تقدر طاقة تكرير النفط الأولي غير المستغلة في أبريل بنحو 2.476 مليون طن مقابل 1.374 طن في مارس.

ووفق البيانات الواردة من مصادر بالسوق، تراجعت صادرات المنتجات النفطية عبر الموانئ الروسية على البحر الأسود وبحر آزوف 9 في المائة الشهر الماضي إلى 4.48 مليون طن من 5.09 مليون في مارس.

وانخفضت الصادرات الروسية من الوقود عبر أربعة موانئ على بحر البلطيق 1.5 في المائة في أبريل على أساس يومي إلى 6.1 مليون طن من 6.4 مليون طن.

وأظهرت بيانات من مصادر ومن حسابات «رويترز» أن شحنات صادرات المنتجات النفطية زادت من موانئ الشرق الأقصى الروسية الشهر الماضي 0.5 في المائة على أساس يومي إلى 743800 طن من 765 ألف طن في مارس.

# أميركا تشتري 3 ملايين برميل نفط للاحتياطي الاستراتيجي في أغسطس

## اقتصاد الشرق

تطلب الولايات المتحدة عروضا لتوريد ما يصل إلى 3 ملايين برميل من النفط الخام الحامض (عالي الكبريت) من أجل إعادة تعبئة الاحتياطي الاستراتيجي من البترول.

وتعتزم الحكومة تسلم هذه التوريدات في مخزون الطوارئ في أغسطس المقبل، مع إعلان ترسية العقود في يونيو، وفق تصريحات وزارة الطاقة الأميركية في إعلان طلب تقديم العروض يوم الإثنين.

هذه الخطوة تمثل المحاولة الثانية للوزارة للشروع في إعادة تعبئة الاحتياطي البترولي الاستراتيجي بعد أن سحبت ما يزيد على 200 مليون برميل منه العام الماضي، جزئياً بهدف تخفيض أسعار الطاقة المرتفعة.

بعد الإعلان ارتفعت عقود نفط الولايات المتحدة الآجلة بنسبة 0.5٪، متجاوزةً 71 دولاراً للبرميل.

يراقب مستثمرو النفط أي مؤشر على أن الحكومة ستبدأ في إعادة تعبئة الاحتياطي الاستراتيجي مراقبة دقيقة، إذ أن مشترياتها سوف تؤدي حتماً إلى نقص المعروض في السوق.

درجات الخام الحامض التي تطلبها وزارة الطاقة تشهد طلباً مرتفعاً عليها فعلاً، حيث يخفض تحالف «أوبك+» الإنتاج. وأي سحب إضافي من براميل النفط المحلية يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مما قد يرفع أسعار البنزين في منتصف موسم القيادة الصيفي.

تعويض المخزون بأسعار أقل

وقالت وزارة الطاقة في بيان إنها تخطط «لإعادة شراء النفط الخام بسعر أقل من 94 دولارا للبرميل الذي باعت به النفط في عام 2022، مع تعزيز أمن الطاقة من خلال بث الطمأنينة في القطاع بطريقة تساعد

على تشجيع العرض على المدى القريب».

أعلنت إدارة بايدن في الخريف الماضي إنها تهدف إلى إعادة ملء الاحتياطي عندما تكون الأسعار عند أو أقل من 67 إلى 72 دولارا للبرميل.

ألغت وزارة الطاقة محاولة سابقة لإعادة تعبئة المخزون عبر شراء 3 ملايين برميل أخرى، في يناير، بعد أن قالت إن العروض التي تلقتها كانت إما باهظة الثمن أو لا تفي بالمواصفات الأخرى.

بالإضافة إلى مشترياتها المباشرة، قالت الوزارة إن جزءا من استراتيجيتها لإعادة ملء الاحتياطي يتضمن عودة النفط من تعاملات سابقة، وتجنب «المبيعات غير الضرورية التي لا علاقة لها باضطراب الإمدادات». ونجحت الوزارة في إلغاء نحو 140 مليون برميل من مبيعات النفط التي فرضها الكونغرس العام الماضي.

يحتوي الاحتياطي حاليا على ما يقرب من 360 مليون برميل من النفط، أي حوالي نصف طاقته الإجمالية، وفقا لبيانات وزارة الطاقة.

قالت جنيفر غرانهولم، وزيرة الطاقة بالولايات المتحدة، إن الإدارة تريد إعادة ملء احتياطي النفط وسط انتقادات من الجمهوريين الذين اتهموا البيت الأبيض باستخدام إمدادات الطوارئ لمواجهة ارتفاع أسعار البنزين قبل انتخابات التجديد النصفي العام الماضي.

# تقرير سعودي يتوقع نمو الطلب على النفط بـ1.8 مليون برميل يوميًا

## أحمد عمار

### الطاقة

من المتوقع استمرار نمو الطلب على النفط خلال العام الجاري (2023)، على الرغم من الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي وضغوط ذلك على العديد من الدول.

وتوقع تقرير حديث لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.84 مليون برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 101.9 مليون برميل يوميًا خلال العام الجاري، ما يمثل زيادة قدرها 50 ألف برميل يوميًا عن التوقعات السابقة في الربع الأول من 2023.

كما توقع التقرير السعودي الحديث استمرار نمو الطلب على النفط بمقدار 1.91 مليون برميل يوميًا خلال العام المقبل (2024)، وذلك على الرغم مما يشهده الاقتصاد العالمي من ضغوط سلبية.

وعدّل مركز كابسارك السعودي توقعات نمو الطلب على النفط في الولايات المتحدة وأوروبا بالخفض، مقابل رفع تقديرات نمو الطلب في الصين، وفقًا لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ولم يستبعد التقرير حدوث مخاطر سلبية كبيرة قد تؤدي إلى تغيير تلك التوقعات، في حالة تعرض القطاع المالي العالمي لأزمة جديدة أو زيادة التوترات الجيوسياسية.

الطلب على النفط في 2023

قدّر كابسارك أن يرتفع الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية -بشكل محدود على أساس سنوي- بمقدار 300 ألف برميل يوميًا خلال العام الجاري، ليرتفع بعد ذلك بنحو 520 ألف برميل يوميًا عام 2024.

في المقابل، توقع التقرير السعودي أن يرتفع استهلاك النفط في الدول خارج المنظمة بمقدار 1.54 مليون برميل يوميًا خلال العام الجاري، لتمثل ٪84 من النمو المتوقع للطلب العالمي على النفط.

ومن المتوقع أن تتباطأ تلك الزيادة في الطلب على النفط، في عام 2024، بالدول غير الأعضاء التعاون الاقتصادي والتنمية لتحقق نموًا بمقدار 1.39 مليون برميل يوميًا.

ومع التعافي المتوقع لاقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال العام المقبل، ستتراجع حصة الدول غير الأعضاء من النمو المتوقع للطلب على النفط إلى ٪73.
كما توقع التقرير أن تشهد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نموًا في الطلب على النفط بشكل أكبر خلال النصف الثاني من العام الجاري، وفي المقابل ستحقق الدول غير الأعضاء نموًا متواضعًا في الربع الثالث ليتحول إلى الانخفاض بعد ذلك في الربع الأخير من 2023.

ورغم أن الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي تشهد نموًا في الطلب على النفط في كل ربع من العام باستثناء أول 3 أشهر، إلا أن الوضع اختلف خلال العام الجاري 2023.

وأرجع التقرير ذلك إلى تخفيف الصين قيود إغلاق مواجهة تداعيات فيروس كورونا، ليشهد قطاع النقل نموًا، مع توقعات بأن يعود إلى مستويات 2019 بنهاية العام الجاري.

وعلى صعيد الشرق الأوسط، توقع التقرير السعودي أن تحقق المنطقة أكبر نمو ربع سنوي في الطلب على النفط خلال الربع الثاني من العام الجاري ليبلغ نحو 900 ألف برميل يوميًا.

المعروض العالمي من النفط

خفض كابسارك تقديراته بشأن المعروض العالمي من النفط خلال العام الجاري، إذ توقع أن ينمو بمقدار 1.97 مليون برميل يوميًا، وهو تقييم أقل بمقدار 710 آلاف برميل يوميًا عن التوقعات السابقة.

وفي عام 2024، من المتوقع عودة معروض النفط عالميًا إلى الارتفاع بمقدار 2.45 مليون برميل يوميًا،

وهو أعلى بمقدار 150 ألف برميل يوميًا عن توقعات كابسارك السابقة.

ويقدر التقرير، حدوث فائض في النفط خلال العام المقبل، مشيرًا إلى أنه كان من المتوقع حدوثه في النصف الثاني من العام الجاري قبل قرار الخفض الطوعي الأخير لـ9 دول من تحالف أوبك+، المتخذ في أبريل/نيسان الماضي.

يشار إلى أن 9 دول في تحالف أوبك+، قد أقرت خفضًا طوعيًا إضافيًا في إنتاج النفط بلغ إجماليه 1.657 مليون برميل يوميًا، يبدأ من مايو/أيار الجاري حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2023.

وجاء هذا الخفض بعد قرار اتخذه التحالف في عام 2022، بخفض إنتاج النفط بنحو مليوني برميل يوميًا خلال المدة الزمنية من نوفمبر/تشرين الثاني 2022 حتى ديسمبر/كانون الأول 2023.

ورغم التخفيضات التي أقرها تحالف أوبك+، يرى كابسارك أن دول التحالف التي تعاني من تراجع إنتاجها ستعمل على زيادته للوصول إلى الحصص المقررة لها.

ويستعرض الرسم التالي، الذي أعدته وحدة أبحاث الطاقة، حصص إنتاج دول تحالف أوبك، بعد قرار الخفض الطوعي لإنتاج النفط:

وبالتوازي، اعتبر كابسارك، أن انخفاض أسعار النفط الخام منذ أوائل مارس/آذار الماضي، واتجاه تحالف أوبك+ إلى تطبيق تخفيضات إضافية، سيدفع منتجي النفط الصخري -مع التزامهم بضمان عوائد للمساهمين- إلى عدم المخاطرة وزيادة إنتاجهم، خصوصًا مع وضع السيولة الحالي للبنوك الأميركية.

ورجح التقرير، أن تؤدي تخفيضات أوبك+ إلى الحفاظ على مستويات الأسعار الحالية لبرميل النفط الخام في السوق العالمية.

وينطبق الأمر نفسه على شركات النفط العالمية، التي من المتوقع أن تتجه إلى تأجيل قرارات الإنتاج المستقبلية، وتطبيق سياسات أكثر حذرًا.

توازن السوق

بصفة عامة، يتوقع التقرير حدوث توازن بين العرض والطلب خلال العام الجاري، ومع ذلك لم يستبعد تعرض السوق إلى عجز طفيف بمقدار 280 ألف برميل يوميًا.

وخلال الربع الثاني من العام الجاري، يقدر كابسارك عجزًا قدره 300 ألف برميل يوميًا نتيجة المخاطر الحالية التي يتعرض لها القطاع المالي، ما يلقي بتداعيات سلبية على النشاط الاقتصادي، على أن تحدث حالة من التوازن في النصف الثاني من العام.

وفي عام 2024، من المتوقع أن تشهد سوق النفط فائضًا في المعروض قدره 260 ألف برميل يوميًا، وهو ما اعتبره كابسارك لا يكفي لزيادة احتياطيات النفط الإستراتيجية.

وبحسب افتراضات كابسارك، ستشهد مخزونات النفط لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفاعًا بمقدار 145 مليون برميل لتصل إلى 4.14 مليار برميل خلال العام الجاري، قبل أن تزيد بمقدار 187 مليون برميل أخرى في عام 2024، لتعويض المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية.

ورغم ذلك، يرى المركز أن زيادة مخزونات النفط لدول المنظمة قد تكون تدريجية مع الإنتاج المحدود

لروسيا، وهو ما جعله يشير إلى احتمال عدم تحقيق التوقعات سالفة الذكر.

واعتبر أن ارتفاع مستويات تخزين النفط عالميًا بمقدار 7.8 مليون برميل في فبراير/شباط الماضي 2023، ناتج عن اضطرابات سلاسل التوريد المتعلقة بالعقوبات المفروضة على روسيا وليس تخطيطًا مسبقًا.

وبناءً على ما سبق، توقع كابسارك، أن تظل مخزونات النفط العالمية دون المستويات المستهدفة للعامين المقبلين، محذرًا أن ذلك يشير إلى تلك المخزونات لن تكون كافية لمواجهة أي صدمات مستقبلية في معروض النفط.

شكراً